



إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٣٤٤٩٤ وتاريخ ١٤٤٢/٦/٢٤ هـ، المشتملة على خطاب معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية رقم ص/١٩/٧٥١٥/١ وتاريخ ١٤٤١/٢/١٦ هـ، في شأن طلب الهيئة التأكيد على اختصاص لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، بالنظر في المنازعات التي تقع في نطاق أحكام نظام الشركات فيما يتعلق بالشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية. وبعد الاطلاع على نظام السوق المالية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢ هـ، وتعديلاته. وبعد الاطلاع على نظام الشركات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨ هـ، وتعديلاته. وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (١١٥٠) وتاريخ ١٤٤١/٨/٢٢ هـ، ورقم (١٠٢) وتاريخ ١٤٤٢/٢/٢٧ هـ، والمذكرتين رقم (٢٠) وتاريخ ١٤٤٢/١/٦ هـ، ورقم (٥٦٨) وتاريخ ١٤٤٢/٤/٨ هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٢٨-٤٢/د) وتاريخ ١٤٤٢/٤/١٨ هـ. وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٦/٨٠) وتاريخ ١٤٤٢/٦/١٣ هـ. وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٥٠٢٢) وتاريخ ١٤٤٢/٧/٢٦ هـ.

يقرر ما يلي:

أولاً : إن المقصود بالجهة القضائية المختصة -المنصوص عليها في المادة (الثالثة والعشرين بعد المائتين) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨ هـ- لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، وذلك فيما يتعلق بالشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية.



ثانياً: لا يخل ما ورد في البند (أولاً) من هذا القرار بالأحكام والقرارات النهائية الصادرة من المحاكم المختصة قبل نفاذ ما ورد فيه، ولا باختصاصها بالنظر في الطلبات ذات الصلة بالأحكام القضائية الصادرة عنها، ولا باستمرار نظرها للدعوى المقيمة أمامها وقت نفاذه حتى الفصل فيها بحكم نهائي.

رئيس مجلس الوزراء

الوزير
للوثائق



والمخفوفات